الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العلاقات مع البرلمان

**الكلمة الافتتاحية**

**لمعالي وزير العلاقات مع البرلمان**

**الأستاذ محمود خذري**

**في فعاليات الندوة حول**

**الصناعة التشريعية في ظل مقتضيات الحكم الراشد**

**النادي الوطني للجيش**

**بني مسوس / الجزائر**

**16 ديسمبر 2007**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدة الأمينة العامة لوزارة شؤون البرلمان الهندية .

السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه،

السيدات والسادة الأساتذة والخبراء الأجلاء،

ضيوفنا الأكارم ،

السيدات والسادة إطارات الدولة ،

الأسرة الإعلامية ،

أيها الجمع الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ؛

ينالني عظيم الشرف أن ألتقي بهذا الجمع الكريم وفي هذا المحفل المبارك الذي يستضيف نُخب من المهارات والخبرات الوطنية والدولية في حقل التنظير والتشريع والاجتهاد و الممارسة ،وكذا جمع من إطارات الدولة والأسرة الإعلامية المعنيين بموضوع ملتقانا هذا " الصناعة التشريعية في ظل مقتضيات الحكم الراشد".

ملتقى أردناه فضاءً رحبا، ومنبر إشعاع لعطاء فياض وافر وجامع لتجارب وممارسات ذوي المعرفة والخبرة، أتونا من قارات مختلفة وثقافات وممارسات متنوعة من محاضرين ومشاركين بتدخلاتهم وتعقيباتهم، والتي ستكون لا محالة في غاية الأهمية والفعالية.

فمرحبا بالجميع؛ وأتمنى أن تكلل أعمالنا وأشغالنا هذه بالنجاح والتوفيق.

**سيداتي سادتي :**

لا يخفى عليكم ، أن ملتقانا هذا يندرج في إطار تقليد محمود سنته دائرتنا الوزارية منذ تأسيسها، وأصبح من صلب اهتماماتها ، غايتها في ذلك ؛ المساهمة في تكريس ثقافة قانونية، ثقافة تتجاوب والتكييف المطرد والمنتظم لمنظومتنا القانونية والتنظيمية، في ظل الإصلاحات المنتهجة والشاملة التي بادر بها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ميادين عديدة ، ترمي إلى بناء مستقبل زاهر يرتكز على الشفافية والنجاعة الاقتصادية، والحكم الراشد ترسيخاً لدولة الحق والقانون؛ من خلال سن تشريع ينسجم مع المتغيرات الوطنية والدولية، و يتميز بالوضوح والدقة والموضوعية، تساهم في صنعه مختلف الهيئات المعنية في كنف التعاون و التكامل والانسجام.

إن معالجة المحاور الأساسية لموضوع الملتقى المتمثلة أساسا في:

~ شروط صناعة التشريع الجيد،

~ جودة القانون،

~ الدور التشريعي للبرلمان في تأسيس ودعم الحكم الراشد،

إنّها لمحاور تسمح دراستها بتمعن و تأني من الوقوف على مختلف الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بتنظيم العمل الحكومي والعمل التشريعي كشريكين أساسيين فاعلين في الصناعة التشريعية، هدفهما واحد ؛ هو الاضطلاع بوظيفة " الضبط والتنظيم " أي توفير الإطار القانوني الملائم الجيد، الذي تمليه مستلزمات التنمية المستدامة.

***سيداتي سادتي ، أيها الضيوف الأفاضل،***

لن أتطاول على أهل الاختصاص ، و لن أخوض في تفاصيل وحيثيات الإشكالية المطروحة، وأستسمحهم بالإدلاء ببعض الخواطر التي أعتقد بأنها غير بعيدة عن موضوع ملتقانا هذا.

إنّ الكثير من الملاحظين يرون بأن صناعة النصوص تمليها الضرورة المؤكدة والتطور السياسي للمجتمع بدءًا بصياغتها التي تعكس أفكارا وأهدافا مبلورة؛ تعتمد الإحترافية والدقة والموضوعية في إخراجها، صياغة تبتعد عن اللجوء إلى الصناعة القانونية لدواع دعائية غير قانونية، تؤدي إلى تضخم وتراكم تشريعي يرهق المنظومة التشريعية والقانونية وينعكس سلبا على واقعها التطبيقي ومصداقيتها .

وهي لاريب ظاهرة منتقدة لكونها تجافي غائية صنع القوانين لتذليل وتسوية المشاكل، و تساهم في تدهور نوعية منتوج الصناعة القانونية والتأثير على إعداد أنماطها وبالتالي بروز نوع من الصعوبة في فهم القانون وفي تطبيقه، سواء أكانت المبادرة من الهيئة التنفيذية أو التشريعية.

ظاهرة كثيرا ما يتدخل القضاء المعاصر بالاجتهاد لمعالجة انعكاساتها، انطلاقا من أن النص القانوني المعُدّ بسرعة لا يضمن بالضرورة العلاج الملائم لمحتواه ومقصده.

فالصناعة التشريعية المتسمة بالإستعجال، غالبا ما تكون غير مبررة بل وقد تكون غير ناجعة، لكونها لا تسمح بالتفكير العميق الذي تقتضيه معالجة المسائل الهامة، ومن ثمة لا تضمن الاستقرار القانوني الضروري ولا انخراط المواطنين في مسعاه و في تطبيقه.

فالقانون هو ابن بيئته ومرآة عاكسة لواقعه ،ولما يحيط به من إرث إنساني عالمي مشترك.

فالصناعة التشريعية لا تعني التضخم التشريعي والتنظيمي، وإنما الالتـــزام بإعداد نصوص ذات نوعية جيدة، تراعي شروطاً محددة تقتضيها متطلبـــات تأسيس ودعم الحكم الراشد.

إن تدهور نوعية الأنماط ،وفقا لإفرازات الممارسة العملية المقارنة ،ومعاينات بعض الخبراء تتخذ صورا عديدة منها:

~ احتواء القوانين على إعلان نوايا لا تعدو أن تكـــون ســـوى تنـــازلات لإشهار متنامي للصناعة التشريعية، ينحصر القانون فيها في مجرد إملاء مبادئ للاكتفاء بإحصاء أهداف، دون تحديد الوسائل الضرورية لتحقيقها.

~ اختلاط القانون في كثير من الأحيان بأحكام تنظيمية عامة، تجرهـــا إلى الاقتراب من النصوص التطبيقية التي غالـــبا مـــا تتأثـــــر بصـــفة المناشـــير التفصيلية، وهي ممارسة ينبغي تحاشيها.

فصناعة القانون تقوم أصلا على المبادئ العامة لا على الصيغ الشارحة.

~ اللجوء المبالغ فيه إلى الإكثار من النصوص القانونيـــة والتشـــريعية، في شكل أحكام متنوعة ومتعددة لمعالجة موضوع محدد بذاته، قد توحي أحيانـــا بأنها موجهة إلى صرف نظر المواطن الراغب في معرفة أحكامها و إلى تقييـــد البرلمان المكلف بدراستها.

فاتسام الأحكام القانونية بعدم الدقة والنوعية يضـــفي عليهـــا طـــابع الغموض ،ويبعدها أكثر عن الواقع.

فلقد بات من الضروري التزود والإلمام بأهم المبادئ والقواعد من أجل التحكم في أصول الصناعة القانونية التي هي من أبجديات العمـــل الحكـــومي والتشريعي، وما اختيار هذا الموضوع عنوانا لملتقانا هذا الذي يتزامن والعهدة التشريعية السادسة في حياة البرلمان الجزائري، إلا لمواكبة الإصلاحات الجارية

في بلادنا ، ومنها تحسين وتكييف منظومتنا القانونية، مع الاحتياجات والمتطلبات الجديدة لمجتمعنا .

*السيدات والسادة ، الضيوف الكرام ،*

يحدونا أمل كبير في أن تتمخض أشغالنا، وكلنا ثقة في ذلك، بنتائج وتوصيات ومقترحات تستأنس بها الهيئات المعنية في مجال الصناعة التشريعية. وكم نحن في أمس الحاجة للإلمام بتقنياتها وبأنجع أساليبها والعمل بها. فهي تنصب جميعها كروافد ودعامات في إرساء جسور التعاون والانسجام بين مختلف الهيئات الفاعلة والإصغاء لانشغالات المجتمع المدني ، وصولا إلى تكريس ثقافة قانونية تستجيب لمتطلبات المجتمع؛ وتعمل على تثمين دور الوظيفة القانونية على مستوى الدوائر الوزارية المعنية جميعها، بدعم هياكلها بخلية قانونية محترفة وكفأة وفعالة قادرة على إعداد مشاريع نصوص من نوع رفيع، ترقى إلى طموحات المعنيين بفهمها وتلقينها والعمل بأحكامها، كما أننا في حاجة إلى منظومة فعالة، تضمن التكوين المستمر للمحررين، وتساعد على الارتقاء بالعمل الحكومي تجاه العمل التشريعي.

و أعلن رسمياً عن إفتتاح أشغال هذه الندوة .

وفقكم الله إلى ما فيه الخير و السداد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته